الأمم المتحدة S/2014/365

مجلس الأمن

Distr.: General
22 May 2014
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤)

أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير هو ثالث تقرير يقدم عملا بالفقرة ١٧ من قرار مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤)، الذي طلب فيه مجلس الأمن إلى الأمين العام أن يقدم، كل ٣٠ يوما، تقريرا عن تنفيذ هذا القرار من جانب جميع الأطراف في الجمهورية العربية السورية.

٢ - ويغطي التقرير الفترة من ٢٢ نيسان/أبريل إلى ١٩ أيار/مايو ٢٠١٤. وتستند المعلومات الواردة في التقرير إلى البيانات المتاحة لدى الجهات الفاعلة في الأمم المتحدة في الميدان، فضلا عن التقارير المقدمة من مصادر متاحة للعموم ومصادر تابعة لحكومة الجمهورية العربية السورية.

ثانيا - التطورات الرئيسية

ألف - التطورات السياسية/العسكرية

٣ - استمر العنف بلا هوادة في جميع أنحاء الجمهورية العربية السورية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وشمل على سبيل المثال لا الحصر محافظات حلب وحماة ودير الزور وحمص ودمشق وريف دمشق ودرعا. وأسفرت الغارات الجوية العشوائية والقصف العشوائي من جانب القوات الحكومية عن حدوث وفيات وإصابات وتشريد المدنيين بأعداد كبيرة، بينما واصلت جماعات المعارضة المسلحة أيضا القصف العشوائي واستخدام السيارات المفخخة في المناطق المدنية المأهولة بالسكان.

٤ - وفي حلب، تواصلت الغارات الجوية العشوائية من جانب القوات الحكومية في المدينة والريف المحيط بها. وتفيد الأنباء الواردة أن مئات من الأشخاص من بينهم مدنيون، قتلوا أو أصيبوا، وواصل عشرات الآلاف من الأشخاص الفرار من المدينة. وخلصت منظمة

230514 230514 14-53735 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

رصد حقوق الإنسان، التي أجرت تحليلا للصور الساتلية الملتقطة في الفترة من أواخر نيسان/أبريل إلى أوائل أيار/مايو، إلى أن حجم الأضرار التي لحقت بأكثر من ١٤٠ موقعا رئيسيا يتناسب إلى حد كبير مع تأثير الغارات الجوية. وتشير الأنباء بالتحديد إلى استمرار الاستخدام العشوائي للبراميل المتفجرة التي تستهدف في الغالب مبانٍ سكنية وأحياء في المناطق التي تسيطر عليها المعارضة. وتشير البيانات الواردة عن ٥٠ موقعا من مواقع القصف في الفترة بين ٢٦ نيسان/أبريل و ٧ أيار/مايو إلى أن الحكومة قد صعدت من القصف بدرجة كبيرة على مدى الأسابيع الماضية.

٥ - ووفقا لما ذكرته منظمة رصد حقوق الإنسان أيضا، قامت قوات المعارضة خلال الفترة المشمولة بالتقرير بتفجير ما لا يقل عن ثلاث ''قنابل أنفاق'' ضخمة، ولربما أربع قنابل، تحت المواقع العسكرية الحكومية في وسط مدينة حلب. وتسببت قنابل الأنفاق تلك في تدمير عشرات المباني وخلفت ٥٠ حفرة من جراء الانفجارات يصل قطرها إلى ٥٠ مترا. وفي ٨ أيار/مايو، أعلنت الجبهة الإسلامية مسؤوليتها عن تفجير قنبلة أنفاق تحت فندق كارلتون التاريخي الذي كانت القوات الحكومية السورية تستخدمه كقاعدة لها. وتتسم قنابل الأنفاق بأنها عشوائية في تأثيرها عبر مناطق شاسعة.

٦ - وشهدت مدينة حلب انقطاعات في إمدادات المياه على نطاق واسع في الفترة من ٥ إلى ١٣ أيار/مايو. فقد قامت جماعات المعارضة التي تحاصر المدينة بإغلاق محطة الضخ الرئيسية مما تسبب في حرمان ما لا يقل عن ٢,٥ مليون شخص في المدينة من الحصول على مياه الشرب أو الصرف الصحي. وتم استئناف إمدادات المياه إلى مدينة حلب في ١٣ أيار/مايو عقب مفاوضات بين الهيئة الشرعية والإدارة العامة للخدمات (المنتسبة إلى جماعات المعارضة) في شرقي مدينة حلب.

٧ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أدت اشتباكات وقعت بين جبهة النصرة والجيش السوري الحر والدولة الإسلامية في العراق والشام إلى تشريد ما لا يقل عن ١١٥ ٠٠٠ شخص في محافظتي دير الزور ودرعا. وشرد السكان عقب اشتباكات اندلعت من أجل التحكم في موارد الغاز والنفط في المنطقة الواقعة حول محطة غاز كونيكو في محافظة دير الزور وبعد سيطرة جبهة النصرة على قرية قرفا في محافظة درعا.

٨ - ووردت أيضا أنباء تفيد بوقوع اشتباكات كثيفة في دمشق، ولا سيما في حي جوبر في المدينة، أدت إلى تشريد السكان المتبقين. ويكاد هذا الحي أن يكون مهجورا الآن. ووردت أيضا أنباء عن وقوع اشتباكات في عدة مواقع في الغوطة الشرقية (ريف دمشق)، مثل دوما والمليحة وحرستا.

٩ - وبينما ما زالت الأمم المتحدة غير قادرة على توفير تقييم موثق لوجود المقاتلين غير السوريين ونشاطهم على نطاق البلد، يواصل المقاتلون غير السوريين تقديم الدعم إلى جماعات المعارضة والقوات الحكومية على حد سواء داخل الجمهورية العربية السورية. وما زالت الرسائل التي تهدف إلى تجنيد المقاتلين غير السوريين تتداول في مختلف مواقع شبكات التواصل الاجتماعي. وفي ٨ أيار/مايو، اجتمع وزراء الشؤون الداخلية في الأردن وإسبانيا وألمانيا وتركيا وتونس والسويد وفرنسا والمغرب والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية في بروكسل لمناقشة هذه المسألة والتدابير الرامية إلى تحسين التعاون بين البلدان لمنع سفر رعاياها إلى الجمهورية العربية السورية للانضمام إلى القتال.

باء - حقوق الإنسان

١٠ - ما زال الأطفال يتحملون العبء الأكبر لتأثير النزاع. فقد وقعت ثلاث حوادث رئيسية في ٢٩ نيسان/أبريل: تسببت قذائف هاون أطلقت في ضاحية شاغور في دمشق في مقتل ١٤ طفلا وجرح ٨١ آخرين في معهد بدر الدين الحسين التكنولوجي؛ وأفادت الأنباء أن هجوما بقذائف الهاون في منطقة عدرا بريف دمشق أدى إلى مقتل ثلاثة أطفال في مأوى للأسر المشردة داخليا؛ كما وردت أنباء تفيد مقتل ما لا يقل عن ١٠٠ شخص، من بينهم العديد من النساء والأطفال، من جراء انفجار سيارة مفخخة في منطقة مزدحمة في مدينة حمص. وقد جرح أيضا ما يزيد عن ١٠٠ شخص. وتفيد أنباء أن غارة جوية استهدفت مدرسة عين جالوت في حي الأنصاري بشرق حلب في ٣٠ نيسان/أبريل قد أسفرت عن مصرع ٣٠ طفلا وإصابة عشرات خلال معرض فني للتلاميذ. وفي ٣ أيار/مايو، سقطت ثلاث قذائف هاون في كلية الاقتصاد والتجارة، بجامعة حلب، مما أسفر حسب التقارير الواردة عن مقتل ١٢ طالبا وجرح ١٦ آخرين.

١١ - وما زالت ترد تقارير من خلال مصادر موثوقة مختلفة عن تجنيد الأطفال واستخدامهم في أعمال القتال وعن عمالة الأطفال واحتجازهم. ولوحظ وجود شبان أثناء انسحاب مقاتلي المعارضة من مدينة حمص القديمة مؤخرا بعد مفاوضات، مما يؤكد ما سبق توثيقه من أنماط تجنيد الأطفال واستخدامهم في أعمال قتالية.

١٢ - وتلقت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان تقارير عن عدة حوادث تتعلق باستخدام مزعوم للغازات السامة، بما في ذلك حوادث وقعت خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ومن بين المناطق المستهدفة تلمنس في محافظة إدلب وكفر زيتا في محافظة حماة. وأفادت الأنباء أن الاختناق نتيجة لهذه الهجمات أسفر عن وقوع عشرات القتلى والجرحى،

ولم يتم التأكد من صحة هذه الادعاءات. وفي ٢٩ نيسان/أبريل، أعلن المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية عن إنشاء بعثة تابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية للتثبت من الحقائق المحيطة بالمزاعم المتعلقة باستخدام الكلور في سورية. ووافقت حكومة الجمهورية العربية السورية على البعثة.

١٣ - وشهدت الأوضاع الإنسانية داخل السجن المركزي في حلب المزيد من التدهور. وما برحت المواجهة بين القوات الحكومية داخل السجن، وأفراد جبهة النصرة وأحرار الشام الذين يحاصرون السجن منذ منتصف عام ٢٠١٣، تؤثر سلبا على حياة المئات من السجناء والمحتجزين، بمن فيهم ما يقدر بنحو ١٠٠ من القصر. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، توفي ما لا يقل عن اثنين من السجناء في السجن. وقد أدى نقص العلاج الطبي الناجم عن الحصار والقتال الدائر في المناطق المجاورة إلى وفاة سجينة، في ٤ أيار/مايو، بسبب إصابتها بالسل وعدم توفير العلاج لها. وفي ٦ أيار/مايو، قتل سجين عندما فتح أحد الحراس النار على مجموعة من السجناء. وظلت جثة هذا السجين في زنزانة لمدة يومين إلى أن تمت إزالتها في ٨ أيار/مايو. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تلقت مفوضية حقوق الإنسان تحليلا لصور ملتقطة بواسطة السواتل يهدف إلى الإفادة بوجود موقع دفن في مجمع السجن دفن فيه، حسب الأنباء الواردة، مئات من السجناء منذ عام ٢٠١١. وتفيد التقارير الواردة أن أسباب الوفاة تشمل عدم تقديم الرعاية الطبية للجرحى وعدم توفير العلاج للمصابين بالأمراض التي يعزى بعضها إلى الظروف غير الصحية السائدة في السجون؛ والجوع؛ والوقوع بين شقي رحا القتال الدائر بين أطراف النزاع؛ وإطلاق الحراس النار على السجناء انتقاما للهجمات التي تشنها المعارضة على السجن.

١٤ - وفي ٣٠ نيسان/أبريل، أبلغت أسر ما لا يقل عن ثمانية لاجئين فلسطينيين من مخيم اليرموك بمقتل ذويهم أثناء احتجازهم في عدد من دوائر الأمن الفرعية السورية في دمشق. ووفقا لمعلومات جمعتها مفوضية حقوق الإنسان، ألقي القبض على جميع الضحايا في عام ٢٠١٤، وكانوا بصحة جيدة عند اعتقالهم - وكان من بينهم شقيقان اعتقلا في ٢٨ نيسان/أبريل، أي قبل وفاتهما بيومين. واستلمت بعض الأسر جثامين ذويها بالفعل ووردت إلى المفوضية معلومات تزعم أن هؤلاء المحتجزين وافتهم المنية نتيجة للتعذيب.

١٥ - وأفادت تقارير تلقتها المفوضية بأن مقاتلي الدولة الإسلامية في العراق والشام أعدموا سبعة أفراد في الرقة في ٢٩ نيسان/أبريل ردا فيما يبدو على مشاركتهم المزعومة في هجوم على الدولة الإسلامية في العراق والشام. وقد تناقلت مواقع الإنترنت على نطاق واسع صورا لجثتي اثنين منهم يظهران فيها وقد وثقت أيديهما إلى عامودي كهرباء.

١٦ - ويتواصل منع دخول الجمهورية العربية السورية على أعضاء لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان في الجمهورية العربية السورية ومفوضية حقوق الإنسان وموظفي الأمم المتحدة العاملين في مجال حقوق الإنسان، بمن فيهم المكلفون بولايات في إطار الإجراءات الخاصة. وفي ١٣ أيار/مايو، أرسلت المفوضية مذكرة شفوية إلى الحكومة السورية تطلب فيها الدخول إلى البلد، وبخاصة دخول مراكز الاحتجاز المدعى أن حالات تعذيب وقعت فيها.

جيم - وصول المساعدة الإنسانية

١٧ - لا يزال هناك داخل سورية حوالي ٩,٣ ملايين شخص بحاجة إلى مساعدة إنسانية عاجلة منهم أكثر من ٦,٥ ملايين من المشردين داخليا. وتشير التقديرات إلى أن هناك ٣,٥ ملايين شخص يقيمون في مناطق يصعب أو يستحيل على الجهات الإنسانية الفاعلة الوصول إليها. ويشمل هذا العدد ٠٠٠ ٢٤١ شخص على الأقل يعيشون في مناطق تحاصرها إما قوات حكومية أو قوات تابعة للمعارضة. وستنقح في منتصف السنة الأرقام المتعلقة بعدد الأشخاص الذين يحتاجون إلى المساعدة في الجمهورية العربية السورية بما يراعي التطورات المستجدة على أرض الواقع.

١٨ - وتراجعت كثيرا إمكانية وصول المساعدة إلى المناطق الواقعة تحت سيطرة كل من الحكومة والمعارضة منذ الفترة المشمولة بالتقرير السابق. وكان قيام الحكومة في ٥ أيار/مايو بوضع آلية جديدة لتيسير النقل هو العامل الرئيسي وراء هذا التراجع. ويقضي هذا الإجراء بختم الشاحنات التي تنقل الإمدادات الإنسانية ويراد به تسهيل اجتيازها نقاط التفتيش. وقد وقعت حالات تأخير بسبب عدم استيعاب ضباط الأمن في نقاط التفتيش لهذا الإجراء الجديد. فمسؤولو الأمن الحكوميون في نقاط التفتيش يوقفون القوافل التي لا تستظهر برسائل التيسير الإضافية. ثم إنه يصعب تحميل القوافل بشحناتها بسبب عدم كفاية عدد أفراد الأمن المخصصين للعمل في المخازن التي يتم فيها ختم هذه الشاحنات. ولا تزال الأمم المتحدة تطلب من وزارة الشؤون الخارجية ووزارة الشؤون الاجتماعية والعمل توخي الوضوح والاتساق في تنفيذ الإجراء الجديد.

١٩ - وتراجعت كثيرا وتيرة تسليم شحنات المواد الغذائية في دورة التوزيع لشهر أيار/مايو ٢٠١٤. ولم يستطع برنامج الأغذية العالمي أن يرسل حتى ١٢ أيار/مايو سوى حصص غذائية لتقديم المساعدة إلى ٠٠٠ ٩٤٢ شخص في ١٠ محافظات من المحافظات السورية الـ ١٤، حيث قدمت المساعدة إلى ٢٢ في المائة من مجموع الأشخاص المقرر تقديم المساعدة إليهم البالغ عددهم في جميع أنحاء الجمهورية العربية السورية ٤,٢٥ ملايين شخص، وذلك

مقابل ٤٧ في المائة في نفس التاريخ من الشهر الماضي. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وصلت المساعدة إلى ٣٣ موقعا، أي ١٢,٦ في المائة، من أصل المواقع البالغ عددها ٢٦٢ موقعا التي حددت ضمن المواقع المحاصرة أو التي يصعب الوصول إليها. وشمل ذلك المساعدة الغذائية والتغذوية المقدمة من برنامج الأغذية العالمي ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) إلى ما يقرب من ٠٠٠ ١٥٠ شخص (٤,٣ في المائة من ٣,٥ ملايين شخص)؛ والمواد غير الغذائية المقدمة لما مجموعه ٧٠٢ ٥٢ شخصا؛ وتلقى ٢,٣ مليون شخص من أصل ٣,٥ ملايين شخص (أي ٦٤ في المائة) يقيمون في مناطق يصعب الوصول إليها مياه شرب مأمونة من اليونيسيف من خلال توفير مادة هيبوكلورايث الصوديوم ومولدات كهربائية وصهاريج المياه. وأبلغ برنامج الأغذية العالمي عن وقوع انخفاض حاد في عدد الأشخاص الذين تم الوصول إليهم في المناطق التي يصعب الوصول إليها من ٢٥٠ ٣٠٢ شخصا في الفترة المشمولة بالتقرير السابق إلى ٥٠٠ ٩٨ شخص.

٢٠ - ورغم هذه التحديات، تواصل تسليم مساعدة محدودة، نظرا لضخامة الاحتياجات، في جميع أنحاء الجمهورية العربية السورية. وبالإضافة إلى الأغذية التي قدمها برنامج الأغذية العالمي إلى ٠٠٠ ٩٤٢ شخص، قدمت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين موادا غير غذائية إلى ٦٩٤ ٢١٨ من المحتاجين. وسلمت اليونيسيف ٥٠ طنا من مادة الهيبوكلورايث إلى إدارة موارد المياه في محافظة دير الزور، و ٢٠ طنا منها إلى إدارة المياه في محافظة الرقة لمعالجة مياه الشرب. وتشير التقديرات إلى أن ١,٣ مليون شخص يعيشون في المناطق التي تسيطر عليها المعارضة سيستفيدون من الإمداد بمياه الشرب نتيجة لهذا التدخل. ويسّر صندوق الأمم المتحدة للسكان تقديم الدعم للعيادات المتنقلة والمراكز الطبية في دمشق وريف دمشق وحمص وحلب ودير الزور والرقة وحماة، وقدمت خدمات صحية إنجابية منقذة للأرواح لأكثر من ٥٠٠ ٢١ امرأة. وزود الصندوق أيضا بالأدوية وبلوازم أخرى ٣٠٠ من مراكز الرعاية الصحية الأولية، و ٣ مستشفيات إحالة تابعة لوزارة الصحة ومنظمة الهلال الأحمر العربي السوري وجمعية تنظيم الأسرة السورية. وفي شراكة مع مديرية التعليم ومنظمات غير حكومية محلية، وزعت اليونيسيف لوازم تعليمية على أكثر من ٠٠٠ ٥٤ طالب في محافظتي الحسكة وإدلب. وقدمت منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة لأكثر من ٠٠٠ ٥٨ شخص مساعدة زراعية في إدلب وحلب وريف دمشق.

المناطق المحاصرة

٢١ - ولا يزال حوالي ٠٠٠ ٢٤١ شخص محاصرين، منهم ٠٠٠ ١٩٦ شخص من الذين تحاصرهم القوات الحكومية في معضمية الشام والغوطة الشرقية وداريا واليرموك و ٠٠٠ ٤٥ شخص في مناطق تحاصرها قوات المعارضة في نبل والزهراء. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، انتهى الحصار المضروب على مدينة حمص القديمة.

٢٢ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وصلت المساعدة إلى ثلاثة أحياء محاصرة، وهي نبل والزهراء واليرموك. وقدمت المساعدة الغذائية إلى ٥٧٦ ١٦ شخصا أو ما نسبته ٦,٩ في المائة من عدد السكان في المناطق المحاصرة البالغ عددهم ٠٠٠ ٢٤١ شخص (٠٠٠ ٩ شخص في مدينتي نبل والزهراء قدم لهم المساعدة برنامج الأغذية العالمي، و ٥٧٦ ٧ شخصا في مخيم اليرموك قدمتها لهم الأونروا)؛ وقُدمت مواد غير غذائية إلى ٠٠٠ ٥ شخص أي ٢,١ في المائة من المحاصرين. ووزعت المياه ولوازم الصرف الصحي لتغطية احتياجات ٠٠٠ ١٠ شخص، أي ٤,١ في المائة. وقدمت أدوية منها أدوية لعلاج أمراض مزمنة لتغطية احتياجات أكثر من ٠٠٠ ١٥ شخص، أي أكثر من ٦ في المائة.

٢٣ - الغوطة الشرقية - لا يزال هناك حوالي ٠٠٠ ١٥٠ شخص تحت الحصار في الغوطة الشرقية. وقد وجهت مذكرة شفوية إلى وزارة الشؤون الخارجية في ١٦ نيسان/أبريل لطلب إيفاد بعثة مشتركة بين الوكالات لتقديم المساعدة لـ ٠٠٠ ٥ شخص على الأكثر، وتقديم أدوية لـ ٠٠٠ ٥٠ شخص على الأكثر. وفي ٢٤ نسان/أبريل، صدر الإذن من وزارة الخارجية. ولكن لم يتيسر إيفاد القافلة نظرا لعدم التوصل إلى اتفاق بشأن تضمينها اللوازم الطبية. وفي ١٣ أيار/مايو، أرسلت مذكرة شفوية أخرى يطلب فيها الإذن بتوجه قافلة مشتركة بين الوكالات إلى دوما. وخلال اجتماع اللجنة المشتركة بين الأمم المتحدة والحكومة المعقود في ١٥ أيار/مايو، أبلغت الحكومة الأمم المتحدة شفويا بأن القافلة سيؤذن بها. وينتظر صدور إذن خطي بذلك. وكانت آخر مرة قدمت فيها مساعدة إنسانية إلى الغوطة الشرقية في ٢٩ آذار/مارس ٢٠١٤.

٢٤ - معضمية الشام - لا يزال هناك حوالي ٠٠٠ ٢٠ شخص تحت الحصار في معضمية الشام. وقدمت ثلاثة طلبات لتسيير قوافل مشتركة بين الوكالات خلال الفترة المشمولة بالتقرير لتقديم مساعدة متعددة القطاعات لـ ٠٠٠ ٥ شخص على الأكثر، وأدوية لـ ٠٠٠ ٣٧ شخص على الأكثر. ولا تزال هذه الطلبات الثلاثة التي قدمت إلى وزارة الشؤون الخارجية بدون رد. ولم تستفد معضمية الشام من أي مساعدة منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، باستثناء التلقيح ضد شلل الأطفال.

٢٥ - مخيم اليرموك - هناك ٠٠٠ ١٨ شخص ما زالوا محاصرين في مخيم اليرموك. وقد سمح للأونروا بإجراء عمليات توزيع على مدى ١٧ يوما ووزع فيها ٦٨٢ ٥ طردا غذائيا، أي ما يكفي مؤونة ٥٧٦ ٧ شخصا لمدة شهر. غير أن الأونروا مُنعت خلال الفترة المشمولة بالتقرير من القيام بعمليات التوزيع في ٨ أيام.

٢٦ - داريا - هناك ما يقرب من ٠٠٠ ٨ شخص ما زالوا محاصرين في داريا في ريف دمشق ولم يكن بالإمكان إيصال المساعدة إليهم خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وقد أفادت التقارير بحدوث عمليات قصف يومي واستخدام براميل متفجرة مما ألحق أضرارا ودمارا على نطاق واسع. وكانت آخر مرة تم فيها إيصال المساعدة إلى داريا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢.

٢٧ - مدينة حمص القديمة - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أدى اتفاق لوقف إطلاق النار إلى إجلاء المقاتلين وعدد قليل من المدنيين من مدينة حمص القديمة، وذلك في إطار اتفاق تفاوض بشأنه الطرفان سُمح بموجبه للمقاتلين بمغادرة المدينة القديمة ومعهم بعض الأسلحة الصغيرة ونقلوا في حافلات إلى الدار الكبيرة (منطقة من محافظة ريف حمص تسيطر عليها المعارضة). وكانت المغادرة الآمنة للمقاتلين مشروطة بالإفراج عن ٧٠ من الأفراد المنتسبين للسلطات الحكومية كانت المعارضة تحتجزهم في حلب والمنطقة الساحلية. وغادر ما يقرب من ٣٠٠ ٢ شخص المدينة القديمة في ٧ و ٨ و ٩ أيار/مايو. وكان من بين هؤلاء حسبما اتضح حوالي ٤٠ شخصا من المدنيين (من النساء والأطفال والمسنين). واختار ٢٣ مسيحيا البقاء في المدينة القديمة. ونقلت سيارات الإسعاف التابعة لمنظمة الهلال الأحمر العربي السوري ١٥ جريحا من بينهم ١٤ شخصا نقلوا إلى الدار الكبيرة وشخص واحد نقل إلى مستشفى الرازي في حمص.

٢٨ - ومنذ فك الحصار المضروب على مدينة حمص القديمة، أصبح عدد كبير من السكان يعودون يوميا إلى المنطقة للزيارة. ومما يمنع في المدى القريب عودتهم المستدامة، الأضرار الواسعة النطاق التي لحقت بالمباني، والافتقار إلى المياه وإمدادات الطاقة ومخاطر الذخائر غير المنفجرة، والمخاطر الصحية الناجمة عن قنوات الصرف الصحي المفتوحة. فنسبة ما دمر من أحياء المدينة القديمة أو أصيب بأضرار لا تقل عن ٥٠ في المائة. وقد أعلن المحافظ عن اعتزام السلطات استعادة الخدمات الأساسية.

٢٩ - نبل والزهراء - لا تزال قوات المعارضة تحاصر حوالي ٠٠٠ ٤٥ شخص في بلدتي نبل والزهراء. وفي ٩ أيار/مايو، قدّمت قافلة مشتركة بين الأمم المتحدة والهلال الأحمر العربي السوري مساعدات إنسانية للبلدتين، تضمنت أغذية لـ ٠٠٠ ٩ شخص وأدوية لـ ٠٠٠ ١٥ شخص ومواد غير غذائية. وفي الطريق إلى بلدتي نبل والزهراء، قدّمت المساعدة

أيضا بواسطة الهلال الأحمر العربي السوري إلى ٣ ٠٠٠ شخص في أربع قرى تخضع لسيطرة المعارضة وهي: كفر حمرا، ومعرة الأرتيق، وحريتان، وحيان. وتم الاتفاق في الأصل على تقديم ٧٠ في المائة من المساعدات إلى بلدتي نبل والزهراء والنسبة المتبقية من المساعدات البالغة ٣٠ في المائة إلى القرى الأخرى. إلا أن الطرفين أعادا التفاوض لاحقا بشأن حصص المساعدات واتفقا على تقسيمها بنسبة ٦٠ و ٤٠ في المائة. وفي ٦ أيار/مايو، أعربت الأمم المتحدة عن قلقها لمدير فرع الهلال الأحمر بحلب ومحافظ حلب من أن الاتفاق بين الحكومة والمعارضة بشأن توزيع المساعدات الإنسانية يستند إلى معايير اعتباطية. وأكدت الأمم المتحدة لمحافظ حلب ولجماعات المعارضة أنه لا ينبغي وقف تقديم المساعدات الإنسانية على أي شروط.

المساعدات عبر الحدود

٣٠ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وافقت الحكومتان السورية والتركية على عبور شحنة ثانية من الإمدادات الإنسانية من معبر نصيبين/القامشلي الحدودي. وفي ١٥ أيار/مايو، وصل ما مجموعه ٣٦ شاحنة تابعة لبرنامج الأغذية العالمي مُحمَّلة بحصص غذائية يبلغ عددها ٤٧١ ١١ حصة إلى مدينة القامشلي.

٣١ - وفي آذار/مارس، التمست الأمم المتحدة موافقةَ الحكومة السورية على استخدام معابر حدودية إضافية تُعتبر ذات أهمية حيوية للوصول إلى أكثر من مليون شخص موجودين في مناطق تبين أن من المستحيل الوصول لها. وحتى الآن، رفضت الحكومة الموافقة على استخدام هذه المعابر حيث أعادت تأكيد السياسة التي تتبعها منذ فترة طويلة بعدم استخدام معابر دولية لا تخضع لمراقبتها، بصرف النظر عن الضرورات الإنسانية. والمعابر الحدودية الرئيسية اللازمة لتوسيع نطاق العمليات الإنسانية هي معبر باب السلام ومعبر باب الهوى على الحدود مع تركيا، وتسيطر على كليهما الجبهة الإسلامية؛ ومعبر اليَعْرُبية الواقع على الحدود مع العراق، الذي يسيطر عليه حزب الاتحاد الديمقراطي؛ ومعبر تل شهاب الواقع على الحدود مع الأردن، الذي يسيطر عليه الجيش السوري الحر.

٣٢ - ومنذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، أبلغت المنظمات غير الحكومية الدولية والشركاء السوريون عن تقديم مساعدات إلى ٦٥ منطقة من المناطق التي يصعب الوصول إليها والبالغ عددها ٢٦٢ منطقة، وهي تضم ٢٥ في المائة من المناطق التي ترى الأمم المتحدة أنه ينبغي الوصول إليها على سبيل الأولوية حيث ينبغي تلبية احتياجات ملحة. وما انفكت المنظمات غير الحكومية التركية تقدم أيضا مساعدات هناك حاجة ملحة لها، ولا سيما في المنطقة الشمالية من الجمهورية العربية السورية. إلا أن انعدام الأمن وأعمال القتال والتهديدات التي يتعرض لها العاملون في مجال تقديم المعونة والهجمات التي تتعرض لها قوافل المساعدات

الإنسانية، إضافة إلى الشروط الإدارية التي تفرضها البلدان المجاورة ومستويات التمويل غير الكافية، هي من العقبات التي تعرقل إيصال المنظمات غير الحكومية الدولية للمساعدات الإنسانية إلى الأشخاص المحتاجين لهذه المساعدات.

حرية مرور اللوازم والمعدات الطبية والعاملين في المجال الطبي

٣٣ - لا يزال منع إيصال اللوازم والمعدات الطبية الأساسية، ولا سيما إلى المناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة، يتسبب في وقوع خسائر في الأرواح في صفوف المدنيين وفي تعذّر حصولهم على مساعدات طبية كفيلة بإنقاذ حياة المحتاجين لها. وعموما لا يُسمح بأن تسلّم إلى المناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة إلا أدوية الأمراض غير المعدية، والأقراص المسكِّنة، وأقراص المضادات الحيوية. وعادة ما يُمنَع أن تتضمن القوافل جميع الأدوية التي تُحقَن، والأدوية المطهّرة، والأمصال، والمؤثرات العقلية، أو أي لوازم يمكن استخدامها في العمليات الجراحية (بما في ذلك الضمادات والقفازات). وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، حُرِم ٦٥٢ ٨٩ شخصا من الحصول على مساعدات طبية بسبب عدم الموافقة على مواد طبية أو إزالتها من القوافل المشتركة بين الوكالات المتجهة إلى المواقع التي يصعب الوصول إليها. وحُرِم آلاف الأشخاص الآخرين أيضا من إمكانية الحصول على جميع أنواع المساعدة في مناطق لا تُعتبَر من بين المناطق التي يصعب الوصول إليها.

٣٤ - وفي ٤ أيار/مايو، قامت منظمة الصحة العالمية بإيصال شحنة تحتوي على ٤٠ طنا من الأدوية اللازمة لإنقاذ الأرواح وأدوية الأمراض المزمنة والمعدات الجراحية استفاد منها ٠٠٠ ١١٧ شخص إلى مدينة الرقة لدعم السلطات الصحية المحلية والمنظمات غير الحكومية ومن بينها الهلال الأحمر العربي السوري. وتمكّنت منظمة الصحة العالمية أيضا من إيصال بعض اللوازم الطبية إلى منطقتين من المناطق التي يصعب الوصول إليها، وهما قريتا تلبيسة ومشرفة في حمص.

٣٥ - وقد جرت الحملة السادسة للتلقيح ضد شلل الأطفال في جميع أنحاء البلد خلال الفترة من ٤ إلى ٨ أيار/مايو ٢٠١٤، وكانت موجّهة إلى ٢,٨ مليون طفل. ويُتوقّع أن تصبح الأرقام بشأن عدد الأطفال الذين استفادوا من هذه الحملة متاحة خلال الأسبوع الثالث من شهر أيار/مايو.

٣٦ - وفي ١٤ أيار/مايو، أفادت منظمة الأطباء المناصرون لحقوق الإنسان غير الحكومية بأن الهجمات المنتظمة التي استهدفت نظام الرعاية الصحية في الجمهورية العربية السورية على مدى السنوات الثلاث الماضية أسفرت عن مقتل ٤٦٠ من العاملين في المجال الصحي،

وأدت إلى تدمير عدد كبير من المستشفيات والعيادات، وخاصة في ريف محافظتي دمشق وحلب. وأكدت المنظمة وقوع ١٥٠ هجمة استهدفت ١٢٤ مرفقا صحيا خلال الفترة بين آذار/مارس ٢٠١١ وآذار/مارس ٢٠١٤. وارتكبت القوات الحكومية ٩٠ في المائة من هذه الهجمات، وارتكبت الجماعات المعارضة ٧ في المائة منها، ولم تُحدَّد الجهات المسؤولة عن ٣ في المائة منها. ووقعت ٩ من أصل ١٠ من الهجمات التي تأكد أن جماعات المعارضة ارتكبتها في العام الماضي. وأوضحت بيانات المنظمة أيضا أنه قد تم قصف عشرين مستشفى عدة مرات إلى أن دمرت ثلاثة منها بالكامل أو أُرغمت على إغلاق أبوابها. ومنذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، تعرّضت المرافق الطبية إلى ما لا يقل عن ١٤ هجمة وقُتل ٣٦ شخصا من العاملين في المجال الطبي.

الإجراءات الإدارية

٣٧ - أدى تنفيذ الإجراءات الجديدة المتعلقة بالإذن بمرور الشاحنات إلى إبطاء إيصال المساعدات الإنسانية. وفي ١٣ أيار/مايو، تم توقيف ما لا يقل عن ١٥٠ شاحنة في مواقع في جميع أنحاء البلد، ولا سيما عند مدخل دمشق، وطلب أفراد الأمن في نقاط التفتيش وثائق تيسير إضافية فضلا عن تلك المطلوبة من قبلُ.

٣٨ - واستمر تطبيق السياسة المنقّحة التي وضعتها الحكومة السورية في ٤ آذار/مارس لتنظيم منح التأشيرات. وفي الفترة الممتدة من ٢٢ نيسان/ أبريل إلى ١٥ أيار/مايو، قدمت الأمم المتحدة ٣٨ طلبا للحصول على تأشيرات جديدة أو لتجديد التأشيرات. وتمت الموافقة على ١١ طلبا منها في غضون فترة الـ ١٥ يوم عمل المتَّفَق عليها بينما لا يزال ٢٧ طلبا في انتظار البت فيه. وبالإضافة إلى ذلك، لا يزال ٢١ طلبا جديدا من الطلبات المقدَّمة قبل الفترة المشمولة بهذا التقرير في انتظار البت فيها، من بينها طلب مقدَّم من إدارة شؤون السلامة والأمن في الأمم المتحدة. ولم يُحرَز أي تقدم للحصول على تأشيرات للمنظمات غير الحكومية الدولية حيث لا يزال ١٣ طلبا للحصول على تأشيرات معلَّقا.

٣٩ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وافقت وزارة الشؤون الخارجية على انضمام ثلاث منظمات غير حكومية وطنية إضافية للعمل مع وكالات الأمم المتحدة في محافظات حلب والحسكة ودمشق. وفي ١٥ أيار/مايو، حلّت الحكومة رسميًّا إحدى المنظمات غير الحكومية الوطنية التي كانت تنشط في محافظة الرقة. وكانت عدة وكالات تابعة للأمم المتحدة تعتمد على هذه المنظمة لإيصال المساعدات إلى المناطق التي يصعب الوصول إليها، بما في ذلك الأغذية والمواد غير الغذائية واللقاحات. ولا يزال غير مسموح للمنظمات

غير الحكومية الدولية بالعمل مع المنظمات غير الحكومية الوطنية، ولا تزال مذكرات التفاهم الموحّدة التي تبرمها مع منظمة الهلال الأحمر العربي السوري تتضمن العديد من الشروط المقيِّدة.

٤٠ - ولا تزال المنظمات غير الحكومية الدولية عاجزة عن الاضطلاع بصورة مستقلة (أو مشتركة) بتقييمات للاحتياجات وعمليات رصد أثر العمل الذي تقوم به في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة. وفي الحالات التي تمكنت فيها المنظمات غير الحكومية الدولية من إجراء تقييمات للاحتياجات، كانت هذه التقييمات محدودة أو معتمدة على مصادر لا يمكن التحقق منها، ولا يزال يتعذر على المنظمات غير الحكومية الدولية الاتصال بشكل مباشر وعلني بالسكان.

سلامة وأمن الموظفين وأماكن العمل

٤١ - تدهورت الأوضاع الأمنية في دمشق خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي ٦ أيار/مايو، سقطت ٢٠ قذيفة هاون، حسب التقديرات، على مدينة دمشق من بينها عدة قذائف سقطت في المنطقة المحيطة مباشرة بفندق الفصول الأربعة حيث يقيم العديد من موظفي الأمم المتحدة الدوليين. وأعلنت جماعات المعارضة المسلحة مسؤوليتها عن استهداف مبنى تابع للبرلمان في المنطقة.

٤٢ - ولا يزال ٢٦ موظفا وطنيا من موظفي الأمم المتحدة محتجزين (٢٤ من والأونروا، و ٢ من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي). ويوجد اثنان من موظفي الأونروا الوطنيين في عداد المفقودين.

٤٣ - وأصيب موظف وطني من موظفي قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك ومتعهد من متعهدي منظمة حظر الأسلحة الكيميائية التابعة للأمم المتحدة بجروح لا تشكل تهديدا على حياتهما عندما سقطت قذيفة هاون في منطقة سكنية في منطقة الشعلان، بدمشق في ٦ أيار/مايو. وفي ١٥ أيار/مايو، أصابت قذيفة أُطلقت من مدفع مضاد للطائرات مكتبَ الأونروا المحلي في حلب، وسقطت أمام بوابته الرئيسية. ولم يبلَّغ عن حدوث إصابات.

٤٤ - وتتزايد المخاوف بشأن مصير العاملين في مجال تقديم المعونة السوريين في مناطق مثل محافظات حلب وحمص ودمشق، حيث يتعرضون للتهديدات ويواجهون احتمال الاعتقال من جانب طرفي النزاع بسبب تقديم المساعدات. وقد تلقّت المنظمات غير الحكومية الدولية بلاغات غير مؤكدة عن تعرّض العاملين في مجال تقديم المعونة الإنسانية، ومن بينهم أطباء، لاعتقالات تعسفية، بينما كانوا يقومون بتقديم المعونة.

ملاحظات

٤٥ - لم يحدث أي تراجع في وتيرة الانتهاكات المروّعة للقانون الإنساني الدولي والانتهاكات والتجاوزات للقانون الدولي لحقوق الإنسان على النحو الموثَّق في تقاريري السابقة. ويظل عدم احترام الحياة والكرامة الإنسانية سمة مميّزة للنزاع السوري وهو يمثل السبب الجذري لاستمرار القتل؛ وحالات الاختفاء القسري؛ والتعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة؛ وحالات الاعتقال والاحتجاز التعسفية؛ وعمليات الخطف؛ والعنف الجنسي والجنساني.

٤٦ - وأشعر بالصدمة إزاء الاستخدام العشوائي للأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة، حيث لا يزال الأطفال على وجه الخصوص في طليعة الخسائر البشرية. وقد أدت البراميل المتفجرة وقذائف الهاون والسيارات المفخخة إلى قتل وتشويه الآلاف خلال الأسابيع الماضية. وأذكّر أطراف النزاع بأن الاستهداف المتعمد للسكان المدنيين يشكل جريمة حرب. وأشعر أيضا بقلق بالغ بشأن سلامة سكان مدينة حلب الذين يبلغ عددهم ٢,٥ مليون نسمة بعد قيام بعض جماعات المعارضة المسلحة، بما في ذلك جبهة النصرة، ولواء التوحيد، وحركة أحرار الشام الإسلامية، ولواء الشام، وعدد من الجماعات الأخرى الأصغر حجما، بقطع إمدادات المياه بشكل متعمد، على الرغم من أنه استؤنف إمداد المدينة بالمياه تدريجيا. ويرقى حرمان مدينة بأكملها من شريان حياة بالغ الأهمية للبقاء كالمياه إلى مستوى العقاب الجماعي ويشكل انتهاكا صارخا لأبسط مبادئ القانون الإنساني الدولي.

٤٧ - ومرة أخرى، أناشد الحكومات في المنطقة وخارجها أن توقف تدفق الأسلحة والمقاتلين إلى جميع الأطراف في الجمهورية العربية السورية. فهذا التدفق يخلف تأثيرا هائلا يقوض الاستقرار في المنطقة وخارجها. ويتعين على الحكومات ذات النفوذ القيام بكل ما في وسعها لوقف دخول الأشخاص من خارج الجمهورية العربية السورية إلى البلد، سواء بناء على دعوتهم إلى ذلك أم لا، وانخراطهم في القتال، ومنع الجماعات الإرهابية من الحصول على الموارد المالية والأسلحة والإمدادات الأخرى.

٤٨ - وتواصل الوكالات الإنسانية في الجمهورية العربية السورية بذل كل ما في وسعها للوصول إلى ملايين الرجال والنساء والأطفال المحتاجين إلى المساعدة المنقذة للحياة في جميع أنحاء البلد، على الرغم من وجود عقبات كبرى. ويجري تسليم هذه المساعدة في ظل مخاطر شخصية كبيرة بالتزامن مع استمرار تنامي الاحتياجات في المناطق التابعة للحكومة وللمعارضة والمناطق المتنازع عليها.

٤٩ - وفي تقريري السابق المقدم إلى مجلس الأمن (S/2014/295)، وصفت الأعمال المتمثلة في إجبار الناس بشكل متعمد على العيش في ظل الظروف اللاإنسانية وغير القانونية للحرب من خلال الحصار بالمشينة. وبعد ثلاثين يوما، لا يزال يعيش ما يقرب من ٢٤١ ٠٠٠ شخص في ظل هذه الحالة. وبالنسبة لما يزيد على ٣,٥ ملايين شخص آخرين، لا تزال إمكانية الحصول على المساعدة الإنسانية أمرا لا يمكن التنبؤ به وهي غير كافية على الإطلاق. وعلى الرغم من صدور قرار مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤) تدهورت الحالة في الميدان و لم تتحسن. ولا تزال أطراف النزاع، لا سيما حكومة الجمهورية العربية السورية، تمنع وصول المساعدات الإنسانية بطريقة تعسفية ولا مبرر لها تماما. وأذكر المجلس أن تعمّد استخدام التجويع كسلاح من أسلحة الحرب يشكل انتهاكا جسيما للقانون الإنساني الدولي.

٥٠ - والأسبوعان المقبلان بالغا الأهمية من حيث التحقق مما إذا كان هناك مجال لإحراز تقدم فيما يتعلق بتوسيع نطاق وصول المساعدات. ومن الضروري إيجاد حل فوري للمشاكل الكبيرة المتعلقة بالإجراءات الجديدة ذات الصلة بختم الشاحنات دون نهج الممارسات البيروقراطية التسويفية.

٥١ - وحكومة الجمهورية العربية السورية لا تفي مسؤوليتها عن رعاية شعبها. وهي لا تفي بهذه المسؤولية بسبب رفضها منح الموافقة للمنظمات الإنسانية على استخدام جميع الوسائل المتاحة لها، بما في ذلك استخدام المعابر الحدودية التي تشغلها جماعات المعارضة، لإيصال المساعدة الإنسانية المنقذة للحياة التي تمس الحاجة إليها والتي تقع بحكم طبيعتها خارج الأبعاد السياسية والعسكرية للنزاع. ويشكل الامتناع بصورة تعسفية عن الموافقة على فتح جميع المعابر الحدودية ذات الصلة انتهاكا للقانون الإنساني الدولي، وهو إجراء من إجراءات عدم الامتثال للقرار ٢١٣٩ (٢٠١٤). ولا تشكل تلبية مطلب مجلس الأمن بأن تفتح فورا جميع المعابر الحدودية ذات الصلة للسماح بمرور المساعدة المنقذة للحياة تنازلا عن السيادة. بل هي على العكس من ذلك تشكل تأكيدا للمسؤولية السيادية للحكومة عن ضمان عدم معاناة مواطنيها بهذه الطريقة المأساوية غير الضرورية.

٥٢ - وقدمت الأمم المتحدة قائمة بأسماء المعابر الحدودية التي يجب فتحها وفقا للالتزامات المفروضة بموجب القرار ٢١٣٩ (٢٠١٤). وهي على استعداد لتنفيذ ترتيبات في المعابر الرئيسية الحدودية والتي تقع على الخطوط لتيسير الدخول وتحسينه ورصده. ويمكن أن تشمل هذه الترتيبات آلية لضمان إجراء العمليات في المعابر الحدودية بطريقة تتسم بالشفافية، حتى مع كون هذه المعابر الحدودية تقع حاليا خارج نطاق السيطرة الفعلية للحكومة.

وستبذل الأمم المتحدة كل ما في وسعها لتيسير وتمكين تقديم المنظمات الإنسانية المساعدةَ عبر الحدود وفقا للقرار ٢١٣٩ (٢٠١٤).

٥٣ - ويطالب قرار مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤) بفتح جميع المعابر الحدودية ذات الصلة. ويطالب بأن ترفع الحصارات المضروبة فورا. ويطالب بأن تحترم المدارس والمستشفيات وتحمى من الاعتداء. ويطالب بأن يسمح فورا بوصول الأفراد العاملين في المجال الطبي واللوازم الطبية إلى جميع المحتاجين. ويؤسفني شديد الأسف أن أبلغ المجلس أن أطراف النزاع لا تستجيب لهذه المطالب. وعلى الرغم من إرادة المجلس التي أعرب عنها بوضوح وأقصى الجهود التي تبذلها الجهات الفاعلة الإنسانية، لم يتمكن القرار ٢١٣٩ (٢٠١٤) حتى الآن من إحداث فرق ملموس في حياة الملايين من الناس المحتاجين في الجمهورية العربية السورية. لذا، أدعو المجلس إلى أن ينظر على وجه الاستعجال فيما ستتخذه الآن من خطوات لضمان الامتثال لمطالبه.

٥٤ - ويعلم أعضاء المجلس أنني، وبعد التشاور مع الأمين العام لجامعة الدول العربية، نبيل العربي، قبلت بأسف شديد طلب الأخضر الإبراهيمي التخلي عن مهامه بصفته الممثل الخاص المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، اعتبارا من ٣١ أيار/مايو ٢٠١٤. وعمل السيد الإبراهيمي دون كلل على مدى سنتين لإنهاء الحرب الأهلية الوحشية في الجمهورية العربية السورية. وأقدر تقديرا عميقا المثابرة التي أبداها والتزامه إزاء شعب الجمهورية العربية السورية. ولئن كان من دواعي أسفي أن الأطراف، ولا سيما الحكومة، لم تنجح حتى الآن في الاستفادة من الفرص المتاحة لإنهاء بؤس البلد، لا تزال قناعتي راسخة بأن تحقيق انتقال سياسي حقيقي هو السبيل الوحيد لإنهاء العنف وسحب الجمهورية العربية السورية من الحافة. وحدد بيان جنيف المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢ مبادئ هامة وقيمة اتفق عليها جميع المشاركين في مؤتمر جنفي بشأن الجمهورية العربية السورية، وأيدها مجلس الأمن. ولا تزال الأمم المتحدة ملتزمة بالمبادئ الواردة في بيان جنيف وبمواصلة السعي إلى إيجاد حل سياسي للأزمة.

مرفق

١ - حماية المدنيين[1]

أمثلة على الهجمات التي شنت على المنشآت المدنية (المدارس والمستشفيات والمخيمات وأماكن العبادة):

- في الفترة بين ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ و ٣١ آذار/مارس ٢٠١٤، وثقت الأمم المتحدة ما مجموعه ٦٠ حادثة هجوم على المدارس، يُزعم أن قوات الحكومة ارتكبت ٥١ منها وأن الجيش السوري الحر ارتكب سبعا منها. ولا يعرف مرتكبو الحادثتين المتبقيتين. وخلال الفترة نفسها، وثقت ١٦ حالة من حالات عسكرة المدارس: تعزى ٤ حالات منها إلى القوات الحكومية و ١٢ حالة إلى مختلف جماعات المعارضة المسلحة (٧ حالات إلى الجيش السوري الحر، وحالتان إلى جبهة النصرة، و ٣ حالات إلى وحدات الحماية الشعبية). ونتيجة لتزايد انعدام الأمن في المناطق المتضررة، اضطر ما يقدر بـ ٣ ٦٠٠ طالب إلى تعليق تعليمهم.
- الأمم المتحدة غير قادرة على تقديم تقييم يمكن التحقق منه لعدد هذه المدارس المذكورة التي لا يزال يجري استخدامها، وقت كتابة التقرير، للأغراض العسكرية. وفي معظم الحالات الموثقة، كانت المرافق المدرسية تستخدم كقواعد عسكرية أو كمستودعات أسلحة أو كمساكن/مكاتب. وفي الفترة نفسها وثقت ثلاث حوادث هجوم على العاملين في مجال التعليم، تعزى حادثتان منها إلى القوات الحكومية وواحدة إلى الدولة الإسلامية في العراق والشام. وانطوت جميع الحوادث على اعتقال واحتجاز لاحق للمعلمين.

الهجمات على المدارس خلال الفترة المشمولة بالتقرير

- في ٣ أيار/مايو ٢٠١٤، سقطت ثلاث قذائف هاون على كلية الاقتصاد والتجارة، في جامعة حلب، مما أدى إلى مقتل ١٢ طالبًا وجرح ١٦ آخرين.
- وفي ٣٠ نيسان/أبريل، شُنّت غارة جوية على مدرسة عين جالوت، شرق مدينة حلب، أسفرت عن مقتل ما لا يقل عن ٣٠ شخصًا معظمهم من النساء والأطفال،

(١) للأمم المتحدة آليةٌ منفصلة ومنتظمة للإبلاغ عن الانتهاكات الجسيمة الستة المرتكبة ضد الأطفال في النزاعات المسلحة، وقد وُضعت في إطارها معايير للتحقق وتواتر التقارير بغرض الوقوف على الاتجاهات الناشئة.

كانوا يستعدون للمشاركة في معرض فني للأطفال كان قد أُعلن عنه. وبالإضافة إلى ذلك، دُمّرت المدرسة جزئيًا.

- وفي ٢٩ نيسان/أبريل، أصابت قذيفتان معهد بدر الدين الحسين التعليمي في حي الشاغور في مدينة دمشق القديمة. وأسفر الهجوم عن قتل ما لا يقل عن ١٤ شخصًا (من بينهم ١٢ طفلاً) وإصابة أكثر من ٨١ شخصًا (بيان اليونيسيف الصادر في ٣٠ نيسان/أبريل).
- وفي ٢٩ نيسان/أبريل، قُصفت مؤسسة تعليمية خاصة كان يستفيد من خدماتها السوريون واللاجئون الفلسطينيون في مدينة عدرا في ريف دمشق بقذائف هاون عالية العيار، مما أدّى إلى مقتل أربعة أطفال من اللاجئين الفلسطينيين وإصابة ما لا يقل عن ٢٠ لاجئًا فلسطينيًا ومدنيًا سوريًا. (بيان اليونيسيف الصادر في ٣٠ نيسان/أبريل).
- وفي ٢٢ نيسان/أبريل، قُتل طفل من اللاجئين الفلسطينيين بعد إصابته بشظايا من جراء انفجار وقع في مدينة درعا، أثناء عودته من المدرسة مع أصدقائه وأسرته.
- وفي ٢٢ نيسان/أبريل، أدّت ثلاث هجمات بمدافع الهاون على المناطق المحيطة بمدرسة دار السلام وحي الصالحية في دمشق إلى مقتل مدنيَين وجرح ٣٦ آخرين.

أثر النزاع الواسع النطاق على الخدمات العامة

- نتيجة للنزاع بلغ عدد المدارس التي أغلقت أبوابها أو تضررت أو التي تستخدم ملاجئَ ٤٠٧٢ مدرسة.
- ومن أصل ٩١ مستشفى حكومي، تضررت ٥ في المائة من المستشفيات بشكل كامل (٥) (المبنى متضرر تمامًا)، وتضرّر ٢٣ في المائة منها جزئيًا (٢١)[ب]. وأفيد أن ١٣ في المائة من المستشفيات الحكومية لا تعمل. ويعمل ما مجموعه ٣١ مستشفى في المحافظات من دون أطباء طوارئ، ولا تتاح إمكانية معالجة سوء التغذية الحاد الوخيم إلا في ٣٠ في المائة من المرافق[ب].
- وقد غادر البلد ٥٠ في المائة من العاملين في المجال الصحي، والنسبة أعلى بين الجرّاحين.
- ولا يزال قرابة ٢٠ مستشفى محتلاً.
- وأصبحت نسبة ٦٢ في المائة من أسطول سيارات الإسعاف الحكومية خارج نطاق الخدمة (٤٠٧ مركبات من أصل ٦٥٨ مركبة)، وسرق أكثر من نصفها أو أُحرق

(ب) نظام المسح الجغرافي لمدى توافر الموارد الصحية (HeRAMS)، تقرير الربع الأخير لعام ٢٠١٣.

أو لحقت به أضرار شديدة.

- وانخفض الإنتاج المحلي من الأدوية بنسبة ٩٠ في المائة بالمقارنة مع مستويات الإنتاج ما قبل الأزمة.

٢ - وصول المساعدة الإنسانية بشكل آمن ودون عوائق إلى المحتاجين إليها

المناطق التي يصعب الوصول إليها

- يوجد وفقا للتقديرات ٣,٥ ملايين شخص محتاج في المناطق التي ''يصعب الوصول إليها''.
- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تمكّن برنامج الأغذية العالمي من الوصول إلى ٥٠٠ ٩٨ شخص في المناطق التي يصعب الوصول إليها، ويعيش ٨١ في المائة منهم في مناطق لا تخضع لسيطرة الحكومة. ويقارن ذلك بعدد ٢٥٠ ٣٠٢ شخصا أمكن الوصول إليهم في مثل هذه المناطق خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق.
- وتم توفير المساعدة الغذائية إلى ٧٢٦ ١٤٩ شخصًا (٥٠٠ ٩٨ شخص عن طريق برنامج الأغذية العالمي، ٥٧٦ ٢٨ شخصا عن طريق الأونروا، ٦٥٠ ٢٢ شخصا عن طريق اليونيسيف).
- ووزّعت الأونروا مساعدات غذائية على ٥٧٦ ٢٨ شخصًا يعيشون في مناطق يصعب الوصول إليها (٠٠٠ ٢٠ شخص في مخيم النيرب، ٥٧٦ ٧ شخصًا في مخيم اليرموك و ٠٠٠ ١ شخص في مخيم رمضان).
- وفي الفترة من ٢٢ نيسان/أبريل إلى ١١ أيار/مايو، قدّمت مواد غير غذائية من قبل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لـ ٥٠٠ ٢٨ شخص، والمنظمة الدولية للهجرة لـ ٧٠٢ ٣ شخصًا، واليونيسيف لـ ٥٠٠ ١٩ شخص، والأونروا لـ ٠٠٠ ١ في المناطق التي يصعب الوصول إليها.

القوافل المشتركة بين الوكالات والبعثات

- خلال الفترة المشمولة بالتقرير، جرى تسيير أربع قوافل مشتركة بين الوكالات.
- في ٢٤ نيسان/أبريل: (قافلة واحدة ووجهتان):

- توجّهت القافلة إلى سبع قرى في تلبيسة (محافظة حمص، خاضعة لسيطرة المعارضة) حاملة مواد غذائية لـ ٥٠٠ ٣٧ شخص، ومواد غير غذائية لـ ٦٨٠ ٢ شخصًا بمن فيهم الأطفال ولوازم طبية لـ ٧٦٥ ٢٢ شخصًا مقيمين في منطقة تلبيسة في ريف حمص.
- وتوجّهت القافلة إلى أربع قرى في مشرفة (محافظة حمص، خاضعة لسيطرة الحكومة، قافلة من دون مرافقة) تحمل مواد غذائية لـ ٠٠٠ ١٠ شخص، ومواد غير غذائية لـ ١٦٠ ١ شخصًا بمن فيهم الأطفال ولوازم طبية لـ ٠٠٠ ١١ شخص، وجميع من سكان ريف حمص.

وقد سحبت من القوافل المضادات الحيوية التي تُعطى عن طريق الحقن، رغم موافقة المحافظ. سحب كذلك مستحضرا بوفيدون اليود والكلورهيكسيدين، وكلاهما من المطهّرات، من المواد التي سُلّمت في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة والخاضعة لسيطرة المعارضة، على حد سواء.

- وفي ٢٧ نيسان/أبريل، سُيّرت قافلة إلى الفوعة وكفريا (محافظة إدلب، خاضعة لسيطرة الحكومة، قافلة بدون مرافقة بسبب القيود الأمنية) محملة بمواد غذائية وغير غذائية ولوازم طبية لمساعدة ٠٠٠ ٢ أسرة (٠٠٠ ١٠ شخص) مقيمين في قريتي الفوعة (٢٠٠ ١ أسرة)، وكفريا (٨٠٠ أسرة)؛ وقافلة إلى بنش (محافظة إدلب، خاضعة لسيطرة المعارضة، قافلة بدون مرافقة) محملة بمواد غذائية وغير غذائية ولوازم طبية لمساعدة ٠٠٠ ١ أسرة (٠٠٠ ٥ شخص).
- وسُيّرت قافلة في ٨ أيار/مايو إلى كفر حمرة ومعرة الأرتيق وحريتان وحيان (ريف حلب، خاضعة جميعها لسيطرة المعارضة) محملة بالأغذية والطحين والمكملات الغذائية ولوازم النظافة الصحية لـ ٠٠٠ ٢ شخص (٥٠٠ مستفيد في كل قرية). في الوكالات التي اشتركت في تسيير القافلة هي اليونيسيف، ومفوضية شؤون اللاجئين، وبرنامج الأغذية العالمي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الصحة العالمية، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وإدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن. وتوجّهت شاحنتان (تحمل كل واحدة إمدادات تكفي ١٠٠ أسرة) إلى قريتي ماير وعندان الخاضعتين لسيطرة المعارضة. واستطاعت القافلة الوصول بعد فشلها مرّتين.
- في ٩ أيار/مايو، سُيّرت قافلة إلى نُبل والزهراء (ريف حلب، تحاصرهما الجماعات المعارضة، قافلة مرافقة) محمّلة بأغذية لـ ٠٠٠ ٩ شخص وأدوية لـ ٠٠٠ ١٥ شخص ومواد غير غذائية لـ ٠٠٠ ٥ شخص في القريتين. والوكالات التي اشتركت

في تسيير القافلة هي اليونيسيف، ومفوضية شؤون اللاجئين، وبرنامج الأغذية العالمي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الصحة العالمية، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وإدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن.

- ولم يتلق الفريق العامل أي رد على طلب قدّم في ٢٨ نيسان/أبريل لتسيير قافلة إلى معضمية الشام فيما بين ٢٨ نيسان/أبريل و ١ أيار/مايو. ولم يتلق أي رد أيضا على طلب تسيير قافلة إلى معضمية الشام في ريف دمشق، مقررة ليومي ١٤ و ١٥ أيار/مايو. ونتيجة لذلك، لم تُسيّر القافلتان.

- وخلال اجتماع اللجنة المشتركة في ١٥ أيار/مايو، أعطت وزارة الشؤون الخارجية إذنًا لتسيير قافلتين إلى عدرا البلد وعدرا العمالية. وتم الاتفاق على عقد اجتماع تقني من أجل وضع الصيغة النهائية لطريقة التنفيذ. وقد تقرر تسيير القافلتين في ٢٢ أيار/مايو. وبداية كان من المقرر تسيير القافلتين اللتين تهدفان إلى تقديم المعونة إلى ٣ ٠٠٠ شخص في الموقعين معا من ٦ إلى ٨ أيار/مايو.

- ومن المقرر تسيير قافلة إلى دوما، الغوطة الشرقية، في ٢١ أيار/مايو بعد الحصول على موافقة وزارة الشؤون الخارجية.

- وفي ١٥ أيار/مايو، أرسل مركز الأمم المتحدة في حمص رسالة تذكيرية إلى محافظ حماة، لأنه لم يتلّق أي رد على طلب إرسال قافلة مشتركة للأمم المتحدة إلى ريف حماة الغربي قدم في ٢٢ نيسان/أبريل.

- ونُفّذت سلسلة من البعثات المشتركة بين الوكالات بقيادة مركز الأمم المتحدة في القامشلي، في محافظة الحسكة، ولا سيما في منطقتي القحطانية والجوادية في ٥ أيار/مايو، وكذلك في منطقتي عامودا والدرباسية في ١٠ أيار/مايو. وكان الغرض الرئيسي من هذه البعثات هو رصد توزيع المساعدة الجاري، وإجراء تقييمات للاحتياجات، فضلاً عن تعزيز العلاقات مع النظراء المحليين. وفي ١٥ أيار/مايو، قام الفريق ببعثة إلى اليعربية، ويجري تجميع النتائج المستخلصة منها.

المناطق المحاصرة

- ما زال ٢٤١ ٠٠٠ شخص محاصرا (بانخفاض ١ ٠٠٠ شخص في أعقاب إنهاء الحصار على مدينة حمص القديمة).

- وقدمت المساعدة الغذائية إلى ٥٧٦ ١٦ شخصا أو ما نسبته ٦,٩ في المائة في المناطق المحاصرة (٠٠٠ ٩ شخص في نبل والزهراء من برنامج الأغذية العالمي، و ٥٧٦ ٧ شخصا في مخيم اليرموك من الأونروا)؛ ومواد غير غذائية إلى ٠٠٠ ٥ شخص أو ما نسبته ٢,١ في المائة من السكان المحتاجين؛ والأدوية لـ ٠٠٠ ١٥ شخص أو ما نسبته ٦,٢ في المائة من السكان المحتاجين في نبل والزهراء.
- وسُمح للأونروا بإجراء عمليات توزيع مدة ١٧ يوما، ومُنعت من إيصال المساعدات مدة ٧ أيام، بحيث تولت إيصال ما مجموعه ٦٨٢ ٥ سلة غذائية. وبما أن كل سلة غذائية تسد حاجيات ٤ أشخاص لمدة ١٠ أيام، فذلك يتيح تزويد ٥٧٦ ٧ شخصا بالغذاء لمدة شهر واحد.

المساعدة عبر الحدود

من تركيا

نقل برنامج الأغذية العالمي ٣٦ شاحنة محملة بالأغذية والمواد غير الغذائية من تركيا إلى الجمهورية العربية السورية عبر معبر نصيبين/القامشلي الحدودي في الفترة من ١٤ إلى ١٦ أيار/مايو. وتضمنت هذه الشحنة ٤٧١ ١١ سلة غذائية. وهذه هي المرة الثانية التي تنقل فيها الأمم المتحدة مواد إغاثة من تركيا إلى الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس ٢٠١٤، حين عبرت الحدود قافلة مشتركة بين الوكالات تتألف من ٧٨ شاحنة محملة بالمواد الغذائية واللوازم الطبية والمواد غير الغذائية. ولا يزال طلب إضافي من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين معلقا. وقد طلبت الأمم المتحدة استخدام معبرين حدوديين إضافيين مع تركيا لاستيراد مواد الإغاثة.

ووفقا للهلال الأحمر التركي، اضطلعت جهات فاعلة إنسانية أخرى بنقل مساعدات إنسانية تبلغ قيمتها زهاء ٢٣ مليون دولار (بما في ذلك ١٧,٦ مليون دولار في نيسان/أبريل) في المتوسط شهريا من تركيا إلى الجمهورية العربية السورية عن طريق نظام نقطة الصفر لإيصال المساعدات الذي يديره الهلال الأحمر التركي (باستثناء القنوات التجارية أو غيرها من القنوات).

من الأردن

- لا يزال معبر النصيب الحدودي بين الأردن والجمهورية العربية السورية مفتوحا لنقل مواد الإغاثة، على الرغم من أن انعدام الأمن ما زال يحول دون تسليم شحنات الإغاثة عبر الحدود من السويداء إلى محافظة درعا. وفي عام ٢٠١٤، شملت عمليات

التسليم، على سبيل المثال، ٣٢١ شاحنة تحمل مواد إغاثة أساسية لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (مع الموافقة على ٣١ من أصل ٣٤ طلبا، بينما لم يتم البت بعد في ثلاثة طلبات). وطلبت الأمم المتحدة استخدام معبر حدودي إضافي واحد مع الأردن لتيسير الوصول إلى محافظة درعا.

- وتشير التقديرات إلى أن جهات فاعلة إنسانية أخرى تنقل مساعدات تبلغ قيمتها ما يزيد عن مليوني دولار في المتوسط من الأردن إلى الجمهورية العربية السورية (دون احتساب القنوات التجارية وغيرها من القنوات).

من لبنان

- لا يزال معبرا المَثنى والعريضة الحدوديان بين لبنان والجمهورية العربية السورية مفتوحين لنقل مواد الإغاثة. وفي عام ٢٠١٤، شملت عمليات النقل توريد العديد من وكالات الأمم المتحدة، بما في ذلك برنامج الأغذية العالمي ومفوضية شؤون اللاجئين، لمواد عن طريق الشاحنات وخدمات البريد على السواء.
- وتشير التقديرات إلى أن جهات فاعلة أخرى تنقل كميات صغيرة نسبيا من المساعدات من لبنان إلى الجمهورية العربية السورية عن طريق قنوات أخرى.

من العراق

طلبت الأمم المتحدة استخدام معبر اليعربية بين العراق والجمهورية العربية السورية لاستيراد مواد الإغاثة. وتم استلام الموافقة الأولية على نقل مواد عن طريق المعبر في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، ولكنها لا تزال رهينة استعادة حكومة الجمهورية العربية السورية سيطرتها على نقطة العبور من حزب الاتحاد الديمقراطي.

سلامة العاملين في مجال المساعدة الإنسانية

- في ١٥ أيار/مايو، أصابت قذيفة أطلقت من مدفع مضاد للطائرات مكتب الأونروا المحلي في حلب، وسقطت أمام البوابة الرئيسية. ولم يبلغ عن حدوث إصابات.
- أصيب موظف وطني من موظفي قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك ومتعهد من متعهدي منظمة حظر الأسلحة الكيميائية التابعة للأمم المتحدة بجروح لا تهدد حياتهما عندما سقطت قذيفة هاون في منطقة سكنية في مقاطعة شعلان في دمشق في ٦ أيار/مايو. وتم إدخالهما المستشفى.

- وفي ١٣ أيار/مايو، سقطت قذيفة هاون على المقر الفرعي للهلال الأحمر العربي السوري في حرستا في الغوطة الشرقية. وقد لحقت إحدى المركبات أضرار، ولكن لم يبلغ عن وقوع إصابات.
- ولا يزال ٢٨ موظفا من موظفي الأمم المتحدة الوطنيين في المجموع قيد الاحتجاز أو في عداد المفقودين (٢٤ موظفا من الأونروا وموظفان من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قيد الاحتجاز، وموظفان من موظفي الأونروا مفقودان).
- ويواجه العاملون السوريون في المجال الإنساني عددا من المخاطر، منها مخاطر الإعدام بإجراءات موجزة والاختطاف والاعتقال والتعرض للعنف والتحرش. ومنذ آذار/مارس ٢٠١١، بلغ عدد العاملين في المجال الإنساني الذين قتلوا ٤٩ شخصا: ١٤ موظفا من موظفي الأمم المتحدة، و ٣٤ من موظفي ومتطوعي الهلال الأحمر العربي السوري، وموظف واحد في منظمة غير حكومية.

٣ - العبور الآمن للعاملين في المجال الطبي واللوازم الطبية

الهجمات على المرافق الطبية خلال الفترة المشمولة بالتقرير

- هاجمت القوات السورية بصورة منهجية نظام الرعاية الصحية في المناطق التي تسيطر عليها المعارضة خلال السنوات الثلاث الماضية، مما أسفر عن وفاة ما يربو على ٤٦٠ من العاملين في المهن الصحية وانتشار الدمار على نطاق واسع في المستشفيات والعيادات، وفقا لما جاء في تقرير أصدرته في ١٤ أيار/مايو منظمة ''الأطباء المناصرون لحقوق الإنسان''(ج).
- وأفادت المنظمة أن القوات الحكومية نفذت ما نسبته ٩٠ في المائة من ١٥٠ من الهجمات المؤكدة على ١٢٤ مرفقا في الفترة بين آذار/مارس ٢٠١١ وآذار/مارس ٢٠١٤. بيد أن الهجمات التي تشنها القوات المناوئة للحكومة آخذة في التزايد، إذ وقعت ٩ من بين ١٠ هجمات ارتكبتها جماعات المعارضة منذ آذار/مارس ٢٠١٣.
- ومنذ كانون الثاني/يناير إلى نهاية آذار/مارس ٢٠١٤، وقع ما لا يقل عن ١٤ هجمة على الهياكل الأساسية الطبية، وأفادت التقارير عن مقتل ٣٦ عاملا من العاملين في المجال الطبي.

(ج) انظر http://physiciansforhumanrights.org/press/press-releases/new-map-shows-government-forces-deliberately-attacking-syrias-medical-system.html.

- وتعرضت محافظتا ريف دمشق وحلب إلى أكبر عدد من الهجمات على المرافق الطبية، إذ تعرضت كل محافظة إلى ٣٥ هجمة. وقد قتل ثمانية وسبعون عاملا في المجال الطبي في ريف دمشق، و ٧٧ في حمص.
- ومن بين ما يزيد على ٤٦٠ من المدنيين العاملين في مجال الصحة في جميع أنحاء الجمهورية العربية السورية، قتل ما لا يقل عن ١٥٧ طبيبا، و ٩٤ من الممرضين، و ٨٤ من المساعدين الطبيين، و ٤٥ من الصيادلة. وقتل ما نسبته ٤١ في المائة منهم أثناء عمليات القصف المدفعي والقصف بالقنابل، و ٣١ في المائة نتيجة لإطلاق النار، و ١٣ في المائة نتيجة للتعذيب.

سحب الأدوية واللوازم الطبية من القوافل

- حرم زهاء ٨٩ ٦٥٢ شخصا من المساعدة الطبية نتيجة سحب الأدوية واللوازم الطبية من القافلة المشتركة بين الوكالات المرسلة إلى تلبيسة والأشرفية، في ٢٤ نيسان/أبريل، إضافة إلى عدم الموافقة على تسيير القوافل إلى معضمية الشام ودوما وعدرا العمالية وعدرا البلد، في الفترة المشمولة بالتقرير.

إجراءات اللوازم الطبية

- أرسلت وزارة الشؤون الخارجية مذكرة شفوية (رسالة بالفاكس مؤرخة ١١ نيسان/أبريل) تورد قائمة اللوازم الطبية الموافق على نقلها في جميع القوافل التابعة للأمم المتحدة. وأبلغت وزارة الشؤون الخارجية الأمم المتحدة أن القائمة اعتمدت لتنفيذها الفوري بالإضافة إلى آلية للإشراف/الختم، وتفريغ الشاحنات على أن يكون مفهوما أن الشاحنات لن تخضع للتفتيش مرة أخرى في نقاط التفتيش.
- وتختلف القائمة الجديدة اختلافا كبيرا عن قائمة أدوية أساسية أكثر شمولا وافقت عليها منظمة الصحة العالمية ووزارة الصحة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. وتتضمن هذه القائمة الأخيرة أدوية منقذة للأرواح وأدوية للأطفال ومستلزمات طبية لأمراض من قبيل أمراض القلب والأوعية الدموية، والسكري، والصحة الإنجابية، والمعدات الحيوية للمستشفيات مع ١٦٨ دواء من الأدوية ذات الأولوية اللازمة في الجمهورية العربية السورية، بما في ذلك ٩٢ من الأدوية الأساسية. ووجه المدير الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية لمنطقة شرق البحر الأبيض المتوسط رسالة إلى وزارة الصحة، مع إرسال نسخة إلى وزارة الشؤون الخارجية، يحث فيها الحكومة السورية على أن تعامل جميع الأشخاص على قدم المساواة وتتيح المساواة في الحصول

على الأدوية الأساسية على نحو ما ورد في القائمة الموافق عليها في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. ولم يصل أي رد من حكومة الجمهورية العربية السورية. ووافق فريق الأمم المتحدة القطري على ألا تغادر القوافل المشتركة بين الوكالات إلا بعد استلام الموافقة على المواد الطبية لكفالة تقديم المساعدة الإنسانية وفقا للمبادئ المرعيّة.

- فعلى سبيل المثال في ٢٤ نيسان/أبريل، تولى مركز الأمم المتحدة في حمص، بالتعاون مع الهلال الأحمر العربي السوري تنظيم قافلة مشتركة بين الوكالات لتقديم المساعدة الإنسانية إلى ٧ قرى في تلبيسة و ٤ قرى في المشرفة. واحتوت القافلة على أغذية ومواد النظافة للصحية ومياه ومواد غير غذائية لما لا يقل عن ٥٠٠ ٤٧ شخص وأدوية. ولكن أجهزة الأمن الحكومية قامت قبل الانطلاق، ومثلما فعلت عند تسيير قوافل أخرى مشتركة بين الوكالات في حمص، بسحب كافة المضادات الحيوية المأخوذة عن طريق الحقن وبوفيدون اليود ومادة الكلورهيكسيدين (من العقاقير المطهرة) من المستلزمات الصحية الأساسية قبل تسيير القافلة.

حملة التلقيح ضد شلل الأطفال

- حتى ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠١٤، أُبلغ عن ٣٦ حالة شلل أطفال مؤكدة في الجمهورية العربية السورية، أغلبها في دير الزور (٢٥) وباقي الحالات في حلب (٥)، وإدلب (٣)، والحسكة (٢)، وحماة (١). وأُبلغ عن حالة واحدة في عام ٢٠١٤.

- وجرت حملة التلقيح السادسة ضد شلل الأطفال على مستوى البلد في الفترة من ٤ إلى ٨ أيار/مايو ٢٠١٤. ويجري حاليا تقييم نتائج الحملة، بما في ذلك مستوى الحصول على اللقاح في المناطق التي يصعب الوصول إليها. ولا يُتوقع أن تتوفر الأرقام المتعلقة بأعداد الأطفال الذين تم تلقيحهم، بما في ذلك الأرقام المبوبة حسب المحافظات، حتى الأسبوع الثالث من أيار/مايو.

- ووفقا لوزارة الصحة، تعذر الوصول إلى جهات في ٢٩ منطقة في ١١ محافظة خلال جولة التلقيح ضد شلل الأطفال في شهر نيسان/أبريل. وهذه المناطق هي على النحو التالي: درعا (٤)؛ وحمص (١)؛ والحسكة (٢)؛ ودمشق (٣)؛ وحلب (١)؛ والقنيطرة (١)؛ والرقة (٣)؛ وريف دمشق (٧)؛ واللاذقية (٢)؛ وحماة (٥)؛ ودير الزور (١). واستنادا إلى توصيات منظمة الصحة العالمية واليونيسيف، وافقت وزارة الصحة على تمديد جهود الاستجابة حتى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤

(يجري الإعداد للمرحلة الثانية من خطة الاستجابة لتفشي الوباء، التي تغطي الاستجابة في المنطقة الفرعية بأسرها).

- وحققت الجولة الخامسة من الاستجابة لتفشي وباء شلل الأطفال في الجمهورية العربية السورية في نيسان/أبريل تلقيح قرابة ٣ ملايين طفل عبر أنحاء البلد. وجرى التلقيح في جميع المحافظات. وأظهرت بيانات الرصد التالية للحملة أن ما يزيد عن ٨٥ في المائة من الأطفال المرصودين قد تم تلقيحهم في جميع المحافظات عدا محافظة واحدة (ريف دمشق).

- إضافة إلى حملة التلقيح ضد شلل الأطفال المتواصلة، جرى تنظيم أسبوع تلقيح في الجمهورية العربية السورية خلال الفترة المشمولة بالتقرير (من ٢٦ إلى ٣٠ نيسان/أبريل) في إطار أسبوع التحصين العالمي. واستهدفت الحملة توفير اللقاحات الروتينية الاستدراكية للأطفال والنساء الذين فاتهم التلقيح في السابق. ومن بين ٥٨٣ ٤٤٢ طفلا تم الوصول إليهم، تلقى حوالي الثلث، أو ٦٨٤ ١٤٣ طفلا التلقيحات اللازمة. ومن بين ٣٨١ ٢٥٧ امرأة جرى الوصول إليهن، كان نحو ٣٥ في المائة، أو ٢٣٨ ٨٩ امرأة، مؤهلات للحصول على التلقيح ضد التيتانوس. ولم تسهم محافظات حلب ودرعا والحسكة ودير الزور إسهاما يُذكر في الحملة.

- ولا تزال حالات تفشي الحصبة تثير القلق. ومنذ نهاية آذار/مارس حتى ٣ أيار/مايو، أُبلغ عن وقوع ٩٦٥ حالة اشتباه في الإصابة بالحصبة من خلال نظام الإنذار والاستجابة المبكرين، منها ٣٧٨ حالة في الرقة، و٣٤١ في دير الزور. وستنفذ وزارة الصحة لمكافحة تفشي الحصبة حملة تلقيح ضدها بعد جولة شهر أيار/مايو للتلقيح ضد شلل الأطفال مباشرة. وستُزود اليونيسيف وزارة الصحة بـ ١,٣ مليون جرعة من اللقاح الأحادي ضد الحصبة من أجل التصدي لتفشي هذا المرض ومواصلة برنامج التلقيح الروتيني حتى نهاية عام ٢٠١٤. وستدعم منظمة الصحة العالمية حملة مكافحة تفشي المرض وعمليات التلقيح الروتينية عن طريق التكفل بجزء من التكلفة التشغيلية، وستُقدِّم أيضا الدعم التقني من خلال جهات التنسيق التابعة لمنظمة الصحة العالمية في الميدان.

٤ - العقبات الإدارية

إجراءات التصريح بمرور القوافل

- في ٢٧ آذار/مارس، أبلغت الحكومة بوضع إجراء جديد للتصريح بمرور الشاحنات غير المصحوبة بمرافقين، يتم بموجبه فحص الشاحنات و ''ختمها'' في المخازن بدلا من تفتيشها عند نقاط التفتيش. وأكدت وزارة الخارجية كتابيا أن نقاط التفتيش العسكرية وجهت إليها الأوامر اللازمة بشأن الإجراء الجديد والتعليمات بضرورة الامتثال لها. ومع ذلك، فإن عدم الاتساق في تنفيذ الإجراء وعدم فهمه من قِبَل القوات الأمنية أدى إلى مشكلات كبيرة وحالات تأخير خلال الأسبوعين الأولين من شهر أيار/مايو. وجرى إيقاف أو إعادة ١٥٠ شاحنة تابعة للوكالات على الأقل عند نقاط التفتيش، خصوصا عند مدخل دمشق. وطلب موظفو الأمن رسائل تيسير إضافة إلى الرسائل المطلوبة سابقا. وأُنشئت لجنة تقنية لمناقشة المسألة والسعي إلى إيجاد حلول. وليس من الواضح كم من الوقت سيستغرق حل المشكلة. ويظل موقف الأمم المتحدة هو أن التفتيش يجب أن يعقبه ختم الشاحنات لتيسير مرورها عند نقاط التفتيش.

الموافقة على طلبات تسيير القوافل المشتركة بين الوكالات إلى المناطق التي يصعب الوصول إليها

المناطق التي يصعب الوصول إليها

- قُدمت في الفترة المشمولة بالتقرير ثمانية طلبات لتسيير قوافل إلى مناطق يصعب الوصول إليها هي: تلبيسة/مشرفة (قافلة واحدة/وجهتان)، والفوعة وكفريا وبنش (إدلب)؛ وعدرا العمالية (٢) وعدرا البلد (٢). وتمت الموافقة على ستة طلبات ولم تتم الموافقة على اثنين. ولم يتسن تسيير القوافل إلى عدرا البلد وعدرا العمالية على النحو المقرر من ٦ إلى ٨ أيار/مايو. وقُدِّم طلبان جديدان إلى وزارة الشؤون الخارجية لتسيير قوافل إلى هذين الموقعين، وجرت الموافقة عليهما في ١٥ أيار/مايو. ويُخطط الآن لانطلاق القافلة في ٢٢ أيار/مايو، ولا تزال طرائق القيام بذلك قيد النقاش.

المناطق المحاصرة

- قُدمت خمسة طلبات لتسيير قوافل مشتركة بين عدة وكالات إلى بلدات محاصرة وهي: دوما (٢) ومعضمية الشام (٢) ونُبل والزهراء (١). ولم يتم الرد على طلبين (معضمية الشام)؛ وتمت الموافقة على طلب تيسير قافلة إلى دوما في ٢٤ أيار/مايو،

وإن تعذر تسيير القافلة رغم الحصول على الموافقة، إذ لم يجر التوصل إلى اتفاق بشأن إدراج لوازم طبية. وقُدِّم طلب آخر يتعلق بدوما في ١٣ أيار/مايو، وتم الرد عليه شفويا في ١٥ أيار/مايو، حيث كان مزمعا مغادرة القوافل خلال الفترة من ١٩ إلى ٢٢ أيار/مايو، ولا تزال التفاصيل موضع نقاش. وتحركت قافلة إلى نُبل والزهراء، حيث بلغت أيضا أربع قرى يصعب الوصول إليها في مناطق تسيطر عليها المعارضة.

المحاورون المفوّضون

- حكومة الجمهورية العربية السورية: يضم الآن الفريق العامل المشترك بين الأمم المتحدة والحكومة السورية الذي أنشئ بعد اعتماد قرار مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤) جهةً معنية بتنسيق شؤون الأمن. وتُعقد الاجتماعات بشكل شبه يومي بين وزارة الشؤون الخارجية ومنسق الشؤون الإنسانية.
- المعارضة: لا تزال المعارضة غير قادرة على تحديد محاورين مفوّضين. ويجعل تشرذُم المعارضة من الصعب تحديدَ مُحاور واضح يمثل جماعات المعارضة المسلحة. ويستمر التفاعل على الصعيد المحلي في كل حالة على حدة للتفاوض على الوصول. ويختلف المحاورون باختلاف المواقع التي يجري التفاوض بشأن الوصول إليها.

التأشيرات

- لم يُبت بعد في ما مجموعه ٤٨ طلبا للحصول على تأشيرات أو لتجديد التأشيرات للأمم المتحدة. واستمر تنفيذ السياسة المنقحة بشأن التأشيرات التي وضعتها الحكومة السورية في ٤ آذار/مارس. وفي الفترة من ٢٢ نيسان/أبريل إلى ١٥ أيار/مايو، قدّمت الأمم المتحدة ٣٨ طلباً للحصول على تأشيرات جديدة أو لتجديد التأشيرات. وتمت الموافقة على ١١ طلبا منها في غضون الإطار الزمني المتفق عليه المحدد في ١٥ يوم عمل، ولم يبت بعد في ٢٧ طلباً.
- وإضافة إلى ذلك، لم يُبت بعد في ٢١ طلبا للحصول على تأشيرات أو لتجديد التأشيرات مقدَّمة قبل الفترة المشمولة بالتقرير.
- ولم تتم الموافقة خلال الفترة المشمولة بالتقرير على أي طلبات للحصول على تأشيرات جديدة أو لتجديد التأشيرات لفائدة المنظمات غير الحكومية الدولية، وبذلك لا يزال ما مجموعه ١٣ طلبا للحصول على تأشيرات لم يُبت فيها.

مراكز المساعدة الإنسانية

- بدء تشغيل مركز القامشلي، الذي يعمل فيه على أساس دائم موظفون دوليون من كلٍ من اليونيسيف وإدارة شؤون السلامة والأمن وبرنامج الأغذية العالمي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة الصحة العالمية ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.
- ولا يزال العمل جاريا لتشغيل مركز حلب، وهو يضم حاليا موظفين وطنيين. ونتيجة لإيفاد بعثات إلى حلب شهدت الفترة المشمولة بالتقرير حضور موظفين دوليين (بعثة لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في ٢٦ نيسان/أبريل؛ وبعثة لليونيسيف في الفترة من ٢٩ نيسان/أبريل إلى ٣ أيار/مايو؛ وبعثة مشتركة بين الوكالات في الفترة من ٦ إلى ١١ أيار/مايو).

الشركاء من المنظمات غير الحكومية الدولية

- لم ترد خلال الفترة المشمولة بالتقرير أي طلبات جديدة من المنظمات غير الحكومية الدولية للعمل في الجمهورية العربية السورية.
- وانخفض عدد المنظمات غير الحكومية الدولية المعتمدة للعمل في الجمهورية العربية السورية إلى ١٦ منظمة (نتيجة لرحيل منظمة غير حكومية بناء على طلب الحكومة بسبب أنشطتها العابرة للحدود، ولقرار داخلي اتخذته منظمة أخرى بعدم العمل في البلد). والتقت منظمة غير حكومية دولية طلبت منها الحكومة وقف عملياتها بممثلين كبار لوزارة الشؤون الخارجية في ١٩ أيار/مايو، وجرت الموافقة على استمرار الاتصالات ومواصلة مناقشة دورها في الجمهورية العربية السورية.
- ولا تزال المنظمات غير الحكومية الدولية ممنوعةً من العمل بشكل مباشر مع المنظمات غير الحكومية الوطنية، ولا يؤذن لها بمرافقة قوافل الأمم المتحدة في الميدان.

الشركاء من المنظمات غير الحكومية الوطنية

- خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وافقت وزارة الشؤون الخارجية على أن تقيم ٣ منظمات غير حكومية وطنية شراكة مع منظمات تابعة للأمم المتحدة في محافظات حلب والحسكة ودمشق. وفي ١٥ أيار/مايو، حُلت رسمياً إحدى المنظمات غير الحكومية الوطنية العاملة في محافظة الرقة.
- وهناك ٨٤ منظمة غير حكومية وطنية أُذن لها بالعمل من خلال ١٤١ فرعاً من فروعها الموجودة في مختلف أنحاء البلد. ويوجد الآن ١٨ منظمة غير حكومية وطنية

يسمح لها بالعمل في حلب و ١٥ في الحسكة و ٨ في دير الزور، إلا أنه لم يسمح بالعمل إلا لـ ٦ منظمات في ريف دمشق و ٤ في درعا وإدلب و ٣ في الرقة.

٥ - التمويل

- سُجل ما يقارب ٦٩٥,٦ مليون دولار كتمويل مخصص للأزمة السورية أثناء الفترة المشمولة بالتقرير. وخُصص من هذا المبلغ ما مقداره ٢١٤,٩ مليون دولار لتمويل أنشطة داخل الجمهورية العربية السورية، وما مقداره ٤٨٠,٧ مليون دولار لدعم اللاجئين السوريين في البلدان المجاورة.
- ومن المبلغ الإجمالي الذي أفيد بأنه رصد للجمهورية العربية السورية خلال الفترة الحالية، خصصت نسبة قدرها ٧٦,٢ في المائة (١٦٣,٧ مليون دولار) لأنشطة مدرجة في خطة الإغاثة الإنسانية لسورية. وفيما يتعلق بالبلدان المجاورة، خُصصت نسبة قدرها ٧٣,٩ في المائة (أي ٣٥٥,٤ مليون دولار) من أصل المبلغ الوارد في التقرير للأنشطة المدرجة في الخطة الإقليمية لإغاثة اللاجئين السوريين.
- وحتى ١٩ أيار/مايو، بلغ إجمالي تمويل كل من خطة الإغاثة الإنسانية لسورية والخطة الإقليمية لإغاثة اللاجئين السوريين نسبة قدرها ٢٤ في المائة من التمويل المطلوب (المبلغ الذي طلب هو ٦,٥ بلايين دولار، والمبلغ الذي ورد هو ١,٥٩ بليون دولار).

٦ - لمحة عامة عن أعمال الاستجابة الإنسانية التي تضطلع بها الأمم المتحدة

المساعدة الغذائية

- أثناء دورة التوزيع لشهر أيار/مايو ٢٠١٤، تتواصل عمليات تسليم الأغذية بوتيرة أبطأ كثيراً من ذي قبل، ويعزى ذلك إلى صعوبات كامنة في تنفيذ الآلية الجديدة لختم الشاحنات تيسيراً للنقل. حيث أنه لغاية ١٢ أيار/مايو، لم يتمكن برنامج الأغذية العالمي إلا من إرسال حصص غذائية لمساعدة ٠٠٠ ٩٤٢ شخص في ١٠ محافظات من أصل ١٤ محافظة سورية، وهي حصص تصل إلى ما نسبته ٢٢ في المائة من أصل ٤,٢٥ من ملايين الأشخاص المستهدفين، بالمقارنة مع نسبة ٤٧ في المائة التي تحققت في الوقت نفسه من شهر نيسان/أبريل.
- وحصل برنامج الأغذية العالمي على موافقات ورسائل تيسير مكّنت من إيصال ٢٨٢ ٧٧٥ حصة غذائية مخصصة للأسر في نيسان/أبريل (لدعم حوالي ٣,٩ ملايين

شخص تقريباً)، واستطاع البرنامج حتى وقت كتابة هذا التقرير إيصال ٥٤٢ ١٤٨ حصة غذائية مخصصة للأسر في أيار/مايو (لدعم ٧١٠ ٩٤٢ من الأشخاص).

- وقدمت الأونروا الغذاء إلى ٤٧٦ ١٠٢ شخصاً والمساعدة النقدية إلى ٤٩١ ٢٣٥ شخصاً. ومن ضمن ذلك، قدمت المساعدة إلى ٥٧٦ ٢٨ شخصاً في المناطق التي يصعب الوصول إليها. وقدمت اليونيسيف لوازم التغذية إلى ٦٥٠ ٢٢ طفلاً دون الخامسة من العمر.

مواد الإغاثة الأساسية والمأوى

- شاركت مفوضية شؤون اللاجئين في بعثة مشتركة بين وكالات الأمم المتحدة أوفدت إلى رأس العين ووزعت فيها مواد الإغاثة الأساسية على ٠٠٠ ٩ شخص.
- ووصلت المفوضية في نهاية المطاف إلى مدينة النبك الواقعة في منطقة القلمون بعد أن تعذر عليها ذلك منذ ١٤ شهرا. وكان أحد أهداف هذه الزيارة هو مراقبة توزيع مواد الإغاثة الأساسية على ٠٠٠ ١٠ شخص. فقد أرسلت المفوضية مواد إغاثة أساسية لتغطية احتياجات أكثر من ٠٠٠ ٦٠ مستفيد في الأسبوع؛ ويشمل ذلك المجتمع المضيف في النبك والمشردين داخليا الذين هربوا من الساحل والمشرفة والجراجير.
- وأثناء الفترة المشمولة بالتقرير، سلمت المنظمة الدولية للهجرة موادا غير غذائية إلى ٩٦٤ ٢٧ مستفيداً، كان من ضمنهم ٧٠٢ ٣ من المستفيدين في المناطق التي يصعب الوصول إليها.
- وأثناء الفترة المشمولة بالتقرير، قدمت اليونيسيف أغطية وحرامات إلى ٦٥٠ ٧٤ من الأشخاص المحتاجين في حلب وريف دمشق وحمص، وذلك من خلال برامجها العادية.

الصحة

- سلّمت منظمة الصحة العالمية شحنة تستهدف ٠٠٠ ١١٧ من المستفيدين في منطقة مدينة الرقة التي يصعب الوصول إليها. وقد وصلت إلى الرقة في ٤ أيار/مايو شاحنتان محملتان بـ ٤٠ طناً من الأدوية المنقذة للحياة لمعالجة المصابين بأمراض مزمنة ومن المعدات الجراحية لدعم السلطات الصحية المحلية ومنظمات غير حكومية، بما فيها الهلال الأحمر العربي السوري.
- وقدمت اليونيسيف الرعاية الصحية إلى ٠٠٠ ٥ شخص في كفريّا التابعة لمعرتمصرين في محافظة إدلب.

- وقدم صندوق الأمم المتحدة للسكان الدعم إلى ٢٨ عيادة متنقلة و ٢٧ عيادة ثابتة و ١٣ مركزاً طبياً يتولى إدارتها شركاؤه في كل من دمشق، وريف دمشق، وحمص، وحلب، ودير الزور، والرقة، وحماة، وتقدم خدمات الصحة الإنجابية المنقذة للحياة إلى ما يزيد عن ٥٠٠ ٢١ امرأة.
- واستفادت حوالي ٠٠٠ ١ امرأة من الرعاية الصحية الإنجابية المتخصصة مجاناً، باستخدامهن قسائم الصحة الإنجابية. وإضافة إلى ذلك، وبناء على طلب من وزارة الصحة، قام صندوق الأمم المتحدة للسكان بشراء وتسليم ٠٠٠ ٢ مصل مضاد لانحلال دم الجنين ''Anti- D'' لسد الفجوة القائمة في عدم توافر الأدوية.
- وزود أيضاً صندوق الأمم المتحدة للسكان ٣٠٠ مركز للرعاية الصحية الأولية و ٣ مستشفيات إحالة تابعة لوزارة الصحة، والهلال الأحمر العربي السوري، والرابطة السورية لتنظيم الأسرة، بمعدات طبية ولوازم الصحة الإنجابية والأدوية ووسائل لمنع الحمل.
- وقدم صندوق الأمم المتحدة للسكان المساعدة إلى العيادات وإلى الأفرقة المتنقلة التابعة لجمعية تنظيم الأسرة السورية والهلال الأحمر العربي السوري في كل من دمشق، وريف دمشق، وحمص، واللاذقية، وطرطوس، وإدلب، ودرعا، وزود ٢٥٠ ٢ امرأة متضررة من الأزمة بخدمات الدعم النفسي وخدمات الإسعاف في المجال النفسي. وبالمثل، فإن حوالي ١٠٥ من الناجين من العنف الجنساني، الذين حضروا إلى العيادات الطبية التابعة للرابطة السورية لتنظيم الأسرة، تلقوا المشورة الطبية والخدمات المجتمعية والمشورة الاجتماعية والقانونية.

المياه، والصرف الصحي والنظافة الصحية

- في محافظة دير الزور، قدمت اليونيسيف ٥٠ طناً من مادة الهيبوكلوريد إلى مديرية الموارد المائية. وقدمت ٢٠ طناً من مادة الهيبوكلوريد إلى المديرية في محافظة الرقة (التي تخضع كليا لسيطرة المعارضة) لمعالجة الإمدادات بمياه الشرب. وتشير التقديرات إلى أن ١,٣ مليون شخص في المناطق التي تسيطر عليها المعارضة سيستفيدون من مياه الشرب المأمونة نتيجة هذا التدخل.
- وفي إطار احتواء أزمة المياه في حلب، قدمت اليونيسيف مولداً كهربائيا سعته ٠٠٠ ١ كيلو فولت أمبير قام مجلس المياه بتركيبه في منطقة تشرين. وقد أدى ذلك إلى استفادة ٠٠٠ ٥٠٠ شخص من إمكانية الحصول على مياه نظيفة.

- وتحسنت إمكانية حصول نحو ٠٠٠ ٣٠ شخص على مياه الشرب المأمونة في إدلب إثر الدعم الذي قدمته اليونيسيف إلى مؤسسات المياه في شكل مولدات كهربائية وصهاريج للتخزين. وسُلم مولدان كهربائيان (تبلغ سعتهما ٢٥٠ كيلو فولت أمبير و ٣٥٠ كيلو فولت أمبير) إلى مؤسسة مياه حارم خلال هذه الفترة المشمولة بالتقرير، بينما سُلم مولدان آخران تبلغ سعة كل منهما ١٠٠ كيلو فولت أمبير إلى معرة النعمان، ليستفيد منها ٠٠٠ ٢٠ شخص.

التعليم

- قامت اليونيسيف، في شراكة مع مديرية التعليم ومنظمات غير حكومية محلية، بتوزيع ٩٠٤ ٢٢ من الحقائب المدرسية واللوازم في أبو راسين ومدينة الحسكة وعامودا والقامشلي في محافظة الحسكة.
- وفي شراكة مع الهلال الأحمر العربي السوري ومديرية التعليم، وزعت اليونيسيف لوازم تعليمية على ٠٦٠ ٣١ طالباً في حارم التابعة لجسر الشغور وفي خان شيخون ومعرة النعمان في محافظة إدلب.

اللاجئون الفلسطينيون

- قدمت الأونروا الغذاء إلى ٤٧٦ ١٠٢ شخصاً والمساعدة النقدية إلى ٤٩١ ٢٣٥ شخصاً. ومن ضمن ذلك، قدمت المساعدة إلى ٥٧٦ ٢٨ شخصاً موجودين في مناطق يصعب الوصول إليها.
- وإضافة إلى ذلك، وفرت الأونروا فرص التعليم لـ ٥٨٩ ٤٠ طالباً وقدمت ٣٥٧ ٧٧ استشارة في الرعاية الصحية وزودت ٨٣٠ ٩ شخصاً بمواد غير غذائية (فرش وأغطية).

الزراعة

- قدمت منظمة الأغذية والزراعة المساعدة الزراعية إلى ١٦٣ ٥٨ مستفيداً على النحو التالي: حصل ٧٣٤ ٤٨ شخصاً في حلب على نخالة القمح والشعير وبذور القمح؛ وحصل ٨٧٥ شخصا في إدلب على علف الحيوانات؛ وحصل ٥٥٤ ٨ شخصاً في ريف دمشق على علف تسمين الدجاج وعلف الدواجن.

الحماية والخدمات المجتمعية

- واصلت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تقديم الدعم عبر ستة مكاتب و ١١ مركزاً مجتمعياً ومنظمات شريكة ومتطوعين للتوعية. وتقدم هذه المراكز طائفة من الخدمات الاجتماعية إلى المدنيين المتضررين من النزاع، بما في ذلك التدريب المهني والتدريب على المهارات؛ وإسداء المشورة القانونية؛ وتنفيذ أنشطة اجتماعية وترفيهية؛ والتوعية الصحية.

- وواصلت وكالات الحماية توفير الخدمات لبناء القدرات في مجال منع العنف الجنسي والجنساني والتصدي لهما. وفي الفترة من ٢٢ إلى ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٤، تم توفير تدريب لـ ٣٣ موظفاً في خمس منظمات غير حكومية وطنية ودولية في ست محافظات. وقدمت المفوضية أيضا الدعم لعقد حلقة عمل بشأن حماية الأطفال والدعم النفسي الاجتماعي في الفترة من ١١ إلى ١٥ أيار/مايو بهدف تعزيز الاستجابة لشواغل الحماية المحددة أثناء الاضطلاع بالأنشطة الترفيهية والأنشطة الأخرى التي تنظم مع الأطفال.